

رئيس لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني صلاح صلاح: إعطاء جواز سفر السلطة لفلسطيني لبنان يحمل معنى التوطين



نقارب في هذا الحوار مع الأستاذ صلاح صلاح، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، كافة الأسئلة والقضايا المتعلقة بالوجود الفلسطيني في لبنان، ونعني بها القضايا الأساسية المتعلقة بالدور والهوية.

بيروت / أحمد الحاج

فأين تكمن الحقيقة برأيكم؟
■ موضوع أمن المخيمات لا يعالج في إطار دخول الجيش أو عدمه، ليس دخول الجيش هو الذي يحفظ أمن المخيمات، الذي يحفظ الأمن هو اتفاق على صيغة للتنسيق الأمني اللبناني الفلسطيني في إطار الحل الشامل. ويمكن أن نلاحظ أن المخيمات التي يوجد حولها جيش تحت حجة حمايتها أمنياً، وملاحقة المجرمين

- يدور حديث حول تطبيق القرار ١٧٠١ على المخيمات الفلسطينية جنوب الليطاني، أي تجريدها من السلاح، فما صحة هذا الكلام؟
■ نعم، هذا الحديث جرى التداول به بين القيادتين الفلسطينية واللبنانية بشكل رسمي، وطرح الجانب اللبناني طرحاً مفاده أن المخيمات الفلسطينية (الرشيدية، البرج الشمالي، البص) تقع جنوب الليطاني، وينطبق عليها ما ينطبق على أية بقعة لبنانية بموجب القرار ١٧٠١، ويحق للجيش اللبناني أن يدخل إليها. لكن توقف بعد ذلك الحديث عن هذا الموضوع. وجهة نظري بأن ما طرح هو كلام حق يراد به باطل، صحيح أن المخيمات تقع جنوب الليطاني لكن قرار ١٧٠١ لا ينطبق على المخيمات كمضمون سياسي، هو أتى ليعالج وجود العدو الإسرائيلي جنوب الليطاني، ويعالج فكرة انتشار (اليونيفيل) في إطار إنهاء عملية اجتياح القوات الإسرائيلية. موضوع المخيمات له شكل آخر، ويجب أن تتم معالجته في إطار آخر. ثانياً، من حيث وجود المخيمات، هناك حديث منذ فترة طويلة حول تنظيم العلاقة الفلسطينية اللبنانية، إذ لا يجوز تنظيم هذه العلاقة من خلال جزئيات هنا وهناك، تنظيم العلاقة يكون ببحث العلاقة من جميع الجوانب، وليس فقط مخيمات الجنوب، بل على قاعدة كيف نضمن أمن المخيمات، ما هي الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان، كيف تنظم العلاقة بين الدولة اللبنانية والمرجعية الفلسطينية.

- بالنسبة لدخول الجيش اللبناني إلى المخيمات هناك من يقول بأن هذا الدخول سيوفر أمناً لهذه المخيمات، ومن يقول بأنه سيحدث احتكاكات أمنية،

يقتل إخواننا في غزة والضفة، ويستعمل نفس الأساليب. ولا أعتقد أن هناك أية نية من أي طرف فلسطيني لأن يتدخل في أية صراعات داخلية لبنانية لا سياسية ولا عسكرية، وقد أعلن هذا كل الفضائل الفلسطينية. وكل القيادات الفلسطينية أكدت أن سلاحها شأن فلسطيني داخلي وليس لخدمة أي طرف لبناني داخلي.

- نرى حماسة لبنانية رسمية لتحويل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان إلى سفارة، هل هناك دوافع لهذه الحماسة؟

■ أنا لا ألاحظ أن هناك حماسة، لا زال موضوع السفارة الفلسطينية كموضوع الحقوق المدنية الفلسطينية مصدر تباين في وجهات النظر اللبنانية، في حين أن هناك وجهة نظر لبنانية بدأت تتقبل الطلب الفلسطيني الرسمي بتحويل المكتب إلى سفارة كما جرى في أكثر من دولة عربية ودولية. والكثير من الدول تتعامل مع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية

ومنع دخول المتسللين إليها، فيها توتر أمني أكثر من المخيمات المفتوحة. وبشكل واقعي، هل توجد إشكالات أمنية خطيرة داخل المخيمات لا يمكن السيطرة عليها إلا من خلال الجيش؟ بالطبع لا. فالحديث عن دخول الجيش إلى المخيمات لحفظ الأمن ليس في محله.

- هناك بعض الإشاعات السياسية في الساحة اللبنانية أن السلاح الفلسطيني في حال أي نزاع أهلي لبناني، لا سمح الله، سيكون لصالح هذا الطرف اللبناني أو ذلك، فما صحة ذلك، وكيف يمكن ضبط هذا السلاح في حال صدام أهلي؟

■ الحديث عن موضوع السلاح الفلسطيني حديث مبالغ به، وأحياناً يستعمل لتجييره سياسياً لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. ولتأخذ مثلاً عدوان تموز/يوليو الذي حصل على لبنان، لم يتدخل الفلسطينيون علماً بأن المشاركة في هذه الحرب لمواجهة عدوان إسرائيلي يجب أن تعري الفلسطينيين، لأنه نفس العدو الذي